



صدر عن حزب حرّاس الأرض – حركة القومية اللبنانية، البيان التالي:

ما طبق من القرار ١٥٥٩ هو البند المتعلق بإنسحاب الجيش السوري من لبنان، أما بقية البنود المتعلقة بحلّ الميليشيات اللبنانيّة وغير اللبنانيّة ونزع سلاحها فبقيت من دون تطبيق... هذا ما جاء في التقرير نصف السنوي للأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون.

هذا الكلام لا يصف واقع الحال اللبناني البالغ السوء فحسب، بل أيضاً يصف عجز الأمم المتحدة عن تطبيق قراراتها، والإكتفاء بإصدار تقارير دورية تتضمّن نصوصاً إنسانية تضع الأصبع على الجرح ولا تداويه.

ثلاثة أعوام مرّت على القرار ١٥٥٩ وما زال حتى اليوم حبراً على ورق، ومثله القرارات العديدة الأخرى وأخوها القرار ١٧٠١، وكل ما قام به المجتمع الدولي هو ديبولوماسيّة الإقناع والتمني والإستجاء والتنفيذ بالتراضي، إضافة إلى فرض بعض العقوبات الجزئية، وكلها لا تقدّم ولا تؤخر في ردع الدول المعنية عن تحديها السافر والمتّمادي للمنظمة الدوليّة، حتى بات اللبنانيون لا يعولون على تلك القرارات، ومنهم من يعتبرها بمثابة شك من دون رصيد.

وغمي عن القول بأن مصداقية الأمم المتحدة مرتبطة بتطبيق قراراتها، وعدم تطبيقها سيُبقي لبنان في أتون الصراعات الإقليمية، وسيقوده بالنهاية إلى صراع داخلي قد يؤدّي إلى إنهياره في حرب باردة، أو إلى نزفه حتى الموت في حرب ساخنة... لذلك فإن المطلوب من المجتمع الدولي ليس وفرة القرارات ولكن إقتنانها بآليات فاعلة لتنفيذها على أرض الواقع.

اما قلق الأمين العام السيد بان كي - مون من تدقّق الأسلحة على لبنان، "وتعاظم شأن المجموعات الإسلامية المتطرفة التي وجدت لها مكاناً آمناً في المخيمات الفلسطينية..." فهو مجرّد كلام إنساني لا يخفى من قلق اللبنانيين، بل يشجع الدول المارقة على الإستهتار بالقرارات الدوليّة وتحديها للمجتمع الدولي وبالتالي موافقة حربها على لبنان بشكل أعنف.

وإذا كان المجتمع الدولي قادراً على الإنتظار فلبنان غير قادر على ذلك، وإنقاذه يتطلب تحركاً عملاً سريعاً أساسه القليل من الكلام والكثير من الفعل... وكل تأخير سيؤدي إلى الإنفجار الكبير وبالتالي إلى إشعال المنطقة، وعندها لا يعود ينفع الندم.

لبيك لبنان

أبو أرز  
في ١١ أيار ٢٠٠٧